November 2006

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السابعة والعشرون

روما، ايطاليا، 5-9 مارس/آذار 2007

إحياء وتجديد مصادر الرزق في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان المتضررة من التسونامي في عام 2004

موجز

تقدم هذه الورقة تقريرا عن استجابة منظمة الأغذية والزراعة لكارثة تسونامي، وتناقش الكيفية التي يمكن أن توفر بها جهود التعمير الجارية فرصة لإعادة تناول أطر سياسة مصايد الأسماك واستعراضها. وتناقش الورقة قضايا مختارة لها أهميتها لما تقوم به منظمة الأغذية والزراعة حاليا من إحياء وتجديد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتقدم الآثار الإيجابية والسلبية للمبادرات السابقة والجارية، علاوة على الدروس المستفادة منها. كما يجري التماس مبادئ توجيهية بشأن القيام بمزيد من العمل وبشأن الجهات المانحة المحتملة.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان: www.fao.org.

مقدمة

1- كانت التسونامي التي وقعت في 26 ديسمبر/كانون الأول 2004 عبارة عن كارثة طبيعية أصابت مجتمعات صيد الأسماك الساحلية، والتي كان الكثير منها بالفعل في حالة محفوفة بالمخاطر تتصف عموما بالإفراط في الصيد واستنفاد موارد الأسماك والأحياء مائية في البلدان المتضررة. وفاقمت التسونامي في بعض الأماكن من حالة الشعوب المعرضة للتضرر التي تعاني من النزاعات الأهلية والجفاف والفيضانات.

2- تسببت التسونامي في مأساة إنسانية وأضرار حادة في البنية التحتية في 14 بلدا في مختلف أنحاء المحيط الهندي. وقد تعرضت مجتمعات صيد الأسماك والمجتمعات الساحلية للتضرر على وجه الخصوص وعانت من خسائر فادحة في البشر والأصول المنتجة ومصادر الرزق المحطمة. وقد قدر مجموع الخسائر التي لحقت بصناعة صيد الأسماك (بما في ذلك تربية الأحياء المائية) بمبلغ 510 مليون دولار في إندونيسيا و 335 مليون دولار في سري لانكا وحوالي 140 مليون دولار في تايلند وحوالي 25 مليون دولار في ميانمار. وتقيم التقديرات[1] التكلفة البشرية لتسونامي بما يقل بالكاد عن 300000 نسمة قتلوا (أو لا يزالون مفقودين)، في الوقت الذي دمرت فيه مصادر رزق حوالي خمسة ملايين نسمة.

3- وخلال الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، أبرز الأعضاء "ضرورة أن تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور رئيسي بالتعاون مع المنظمات الأخرى من أجل مساعدة حكومات البلدان المضرورة، بما في ذلك من خلال تنسيق أنشطة إحياء مصايد الأسماك وتقديم المساعدة الفنية." وقد طلب إلى المنظمة على وجه الخصوص أن تساعد في وضع استراتيجيات وطنية لكفالة الاستدامة الطويلة الأجل المستندة إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛ كما اعترف الأعضاء بالحاجة إلى تمويل من خارج الميزانية من أجل إنشاء وحدة للتنسيق والمساعدة التقنية في مقر المنظمة وفي المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

استجابة منظمة الأغذية والزراعة

4- استجابت منظمة الأغذية والزراعة بسرعة في الأسبوع الأول للكارثة، مثلها في ذلك مثل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، بتقديم مساعدات الإغاثة وإعادة التأهيل في مجال الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. وبالإضافة إلى اعتماد فوري لثلاثة برامج للتعاون الفني يبلغ مجموعها 1.5 مليون دولار وإيفاد موظفين من المنظمة إلى المناطق المنكوبة، فقد أصدرت المنظمة، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومن خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، نداء عاجلا من أجل 29 مليون دولار لتمويل مساعداتها في الزراعة والحراجيات ومصايد الأسماك والأحياء المائية. وقد كانت هذه الموارد ضرورية للتمكين من تقديم المساعدة الفنية والتنسيق، وللمساعدة، في حالة مصايد

[1] FAO: Response to the earthquake and tsunami disaster. 15 March 2005.

الأسماك، على توفير معدات الصيد وإصلاح واستعاضة قوارب وآلات الصيد، وإعادة بناء وإصلاح مواقع التفريغ، وتخزين الأسماك ومرافق التجهيز، وأسواق السمك وإعادة تأهيل برك تربية الأحياء المائية. وقد تم إصدار استعراض للنداء العاجل بعدها بثلاثة أشهر ما أن أتيح تقدير أفضل للأضرار.

5- وقد كان للمنظمة دور فعال، من خلال "التجمع من أجل استعادة مجموعات مصادر الرزق المحطمة في البلدان التي خربتها التسونامي"[2] ، في وضع استراتيجية إقليمية لإحياء وتجديد قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا والمساهمة في صياغة ونشر التجارب والدروس المستفادة من إعادة التأهيل المتعلقة بالتسونامي. وتشكل الأهداف الاستراتيجية الستة التالية أساس أنشطة الشركاء في التجمع في المنطقة:[3]

- استحداث سياسة مستجيبة وجيدة التنظيم وبيئة مؤسسية من أجل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على الصعيد الوطني والمحلي، وهو ما يشمل المجتمعات المحلية ويعترف بأهمية الحاجات على الصعيد المحلي في التخطيط والرصد والتنظيم.
- كفالة توفير الأرصدة المادية الملائمة لضحايا التسونامي بطريقة حسنة التوقيت ومنصفة لاستعاضة ما فقد في الوقت الذي يُكفل فيه الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في المستقبل.
- استعادة البيئة الطبيعية في الوقت الذي يُكفل أن تواصل المجتمعات الساحلية المتضررة من التسونامي امتلاك سبل منصفة للحصول على المدخلات والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية التي تقوم عليها مصادر رزقها.
- كفالة وجود آليات مالية ملائمة من أجل من تضرروا من التسونامي.
- كفالة أن تدار النظم الساحلية للبلدان المتضررة من التسونامي بطريقة مستدامة، من خلال اتباع نهج تشاركي وبناء القدرات، لما فيه صالح الجميع في المجتمعات.
- كفالة تنمية المجتمعات والمنظمات المجتمعية المخولة بالمشاركة بفعالية في أنشطة التخطيط وإعادة التأهيل لما بعد التسونامي.

6- استحدثت منظمة الأغذية والزراعة استجابة ذات أربعة مستويات زمنية لأزمة تسونامي، على النحو الموجز أدناه، من أجل معالجة استمرارية كميات الإغاثة لأعمال التنمية:

---

[2] أعضاء التجمع هم: لجنة آسيا والمحيط الهادي؛ وبرنامج خليج البنغال– منظمة حكومية دولية؛ والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة؛ وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادي؛ ومراكز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا؛ ومركز مصايد الأسماك العالمية.

[3] انظر: "Regional Strategic Framework: Rehabilitation of Fisheries and Aquaculture in Tsunami Affected Countries in Asia" على الموقع: http://www.apfic.org/apfic_downloads/tsunami/2005-09.pdf

- *عاجل* (الأشهر الستة الأولى) مع التأكيد على تقييمات الأضرار وأعمال الطوارئ في سياق نداء الأمم المتحدة العاجل الأصلي المتعلق بتسونامي.
- *قصير الأجل* (12 شهرا) مع التأكيد على مساعدات إعادة التأهيل في سياق استعراض منتصف المدة لنداء الأمم المتحدة العاجل المتعلق بتسونامي.
- *متوسط الأجل* (12– 24 شهرا)، من خلال إعداد أطر عمل استراتيجية (أو خطط أصلية قطاعية) وخطط عمل محددة خاصة بمنظمة الأغذية والزراعة من أجل إعادة التأهيل.
- *طويل الأجل* (أكثر من 24 شهرا وحتى 5 سنوات) من خلال برامج ومشاريع التعمير التي تشمل عناصر التخطيط طويل الأجل.

7– وفي يناير/كانون الثاني 2006، أنشأت مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة، بدعم من الحكومة السويدية، وحدة التنسيق والدعم التقني لإعادة التأهيل المتعلق بالتسونامي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتعمل هذه الوحدة، المزودة بموظفين من ذوي الخبرة من الموجودين في المقر الرئيسي للمنظمة في روما بإيطاليا، وفي المكتب الإقليمي للمنظمة لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك بتايلند، على المساعدة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية، وفي إعداد وتنفيذ برامج وأنشطة إعادة التأهيل والتعمير المتوسطة والطويلة الأجل في البلدان المتضررة من التسونامي، ومن خلال التعاون والتنسيق الإقليميين المعززين.

8– وتقوم الوحدة هي والمسؤولون الفنيون، تحت إشراف فريق المهمات المتعلق بالتسونامي التابع لمصلحة مصايد الأسماك بالمنظمة، بمساعدة الحكومات في البلدان المتضررة على "إعادة البناء على نحو أفضل" وإعادة تأهيل وتحسين مصادر الرزق في مجتمعات صيد الأسماك. وتعمل مصلحة مصايد الأسماك على دعم وضع الاستراتيجيات الوطنية موضع التنفيذ بالمساعدة في تحديد المشاريع وصياغتها وتمويلها وتنفيذها وتقييمها.

9– وتشمل الأنشطة الراهنة تحالفا استراتيجيا مع البنك الدولي لمساعدة الحكومات في الهند ومالديف على وضع خطط أصلية لقطاع مصايد الأسماك وأطر لإدارتها. وفي سري لانكا وإندونيسيا، تساعد مصلحة مصايد الأسماك الحكومتين في وضع مقترحات بشأن مشاريع أطول أجلا لتنمية مصايد الأسماك. ويجري مناقشة هذه المشاريع في الوقت الراهن مع الجهات المانحة المحتملة من أجل مواصلة تطويرها إلى مشاريع كاملة من أجل التمويل الأطول أجلا.

أنشطة منظمة الأغذية والزراعة الجارية لإحياء مصايد الأسماك

10– جاء تمويل الجهات المانحة لاستجابة منظمة الأغذية والزراعة الطارئة للتسونامي بسرعة ووصل إلى زهاء 68 مليون دولار جمعت حتى أغسطس/آب 2006، خصص حوالي 60 إلى 70 بالمائة منها من أجل 45 مشروعا لإحياء

وتجديد مصايد الأسماك.[4] وتساهم مصلحة مصايد الأسماك من خلال قسم الطوارئ والإحياء في المنظمة، بتقديم المساعدة الفنية لبرامج المساعدة الجارية في مصايد الأسماك في اندونيسيا ومالديف وميانمار وسيشيل والصومال وتايلند واليمن. وتبدأ هذه البرامج في المعهود بمشاركة في التقييمات وتؤدي إلى توجيه تمويل الجهة المانحة إلى إصلاح واستعاضة القوارب ولشراء معدات الصيد. وقد أولي تركيز أقل حتى حينه على تقديم المساعدة إلى قطاع التجارة، فيما عدا ما يتم من خلال المدخلات العاجلة لإعادة بناء مصادر الرزق المحطمة.

11- وفي اندونيسيا، كان هناك تضارب جلي، عند بدء المنظمة لمرحلة التقييم، بين الحاجة إلى إظهار نتائج سريعة وتوفير مدخلات وتخطيط وتنسيق حريصين. ولدى المنظمة في الوقت الحالي برامج مساعدة كبيرة لمصايد الأسماك في مقاطعة آتشي وجزيرة نياس، ممولة من عدد من الجهات المانحة. ويتراوح ذلك بين تدريب المشتغلين ببناء القوارب على بناء قوارب أفضل وأكثر أمنا إلى توفير معدات الصيد والمساعدة لدوائر مصايد الأسماك المحلية لكي تسجل قوارب صيد جديدة وتراقب جودتها. وفي قطاع ما بعد الصيد، أعيد تأهيل زهاء 200 عملية تجفيف صغيرة الحجم للأسماك تنتج من أجل التجارة الإقليمية، وأعيدت 25 ناقلة متحركة للأسماك إلى العمل، وأنشئت أسواق مزادات مؤقتة. ويجري التماس جهات مانحة لنطاق عريض من المشاريع التي أعدت من أجل مد نطاق تشييد مرافق التجهيز والأسواق إلى مراكز أخرى ومن أجل تشييد مراكز تفريغ الأسماك.

12- وفي سري لانكا، تركزت الجهود، بعد الانتهاء من التقييمات، على إصلاح واستعاضة سفن الصيد وتوفير معدات صيد بديلة من أجل إعادة الصيادين إلى البحر مرة ثانية. وأما فيما يتعلق بالبلدان الأخرى، فثمة حاجة إلى المساعدات العاجلة لقطاع ما بعد الصيد وتدعيم القدرات المؤسسية وأطر الإدارة. وقد تم توليد أفكار للمشاريع، مثلا من أجل تشييد أسواق للجملة والتجزئة، والتخزين والنقل المثلج والمعزول، علاوة على إدخال تكنولوجيات جديدة، لا سيما تخزين مياه البحر المثلجة، ومد نطاق الصيد إلى الموارد الموجودة في المياه العميقة. ويجري تقديم أفكار المشاريع في الوقت الراهن إلى الجهات المانحة المحتملة.

13- وبعد تقييم الأضرار في مالديف، يجري تنفيذ مشاريع تابعة للمنظمة من أجل إصلاح السفن وإنشاء مرافق لبناء القوارب، وتصميم وبناء سفن صيد من الألياف الزجاجية (سفن صغير وكبيرة على حد سواء)، واستعاضة معدات الصيد وتدعيم المنظمات المجتمعية المحلية. وقد أعدت مقترحات مشاريع إضافية لكي تنظر فيها الجهات المانحة.

14- وفي ميانمار، استهل برنامج لبناء القوارب من أجل سفن صيد مصممة حديثا، وتوزيع معدات الصيد. وهناك طلبات للمساعدة بمرافق تجفيف صغيرة الحجم في القرى النائية ولتقديم العون في تدعيم سلسلة الأسواق، والتي لم تمول بعد.

[4] اشتملت الجهات المانحة على اليابان والنرويج وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا وبلجيكا وأسبانيا والصين وبالاو والجزائر وزامبيا.

15- كانت الأضرار في سيشيل محدودة وإن تكن ذات شأن. وقد استكملت مساعدة المنظمة لمصايد الأسماك، التي بلغت قيمتها 1.5 مليون دولار، باستعاضة لمعدات الصيد وإصلاح للسفن. وقد اضطلعت جهات مانحة ثنائية بإصلاح البنية التحتية المضارة.

16- وفي الصومال، توجد أربعة مشاريع جارية تابعة للمنظمة من أجل استعاضة القوارب ومعدات الصيد، علاوة على تمويل من أجل مصنع للثلج ومخزن بارد. وتوجد مشاريع عديدة أخرى قيد البحث، وبخاصة في أنشطة ما بعد الصيد.

17- وبعد تقييم مبكر في تايلند، عبئت أموال برنامج التعاون الفني في المنظمة للانتعاش من الأضرار التي لحقت بمصايد الأسماك والتي قدرت بمبلغ 47 مليون دولار. وفي وقت لاحق، تم توفير أموال إضافية من اليابان. وقد تم في الوقت الحالي إقرار أربعة مشاريع أخرى من أجل المساعدة المتوسطة الأجل، وهو ما يزيد المجموع إلى حوالي 2 مليون دولار. وتمثلت قوة دفع أنشطة مرحلة الطوارئ في استعادة مصادر الرزق من خلال توفير أصول إنتاجية أو إعادة تأهيلها (قوارب، وآلات ومعدات صيد). وتركز المرحلة المتوسطة إلى طويلة الأجل على تقديم المساعدة إلى مجتمعات صيد الأسماك والزراعة للتمكين من الاعتماد على النفس في إعادة تأهيل الصيادين والزراع المتضررين من التسونامي في إطار مفهوم "إعادة البناء على نحو أفضل".

18- كشف تقييم قامت به المنظمة والحكومة في اليمن في يوليو/ تموز 2005 عن أضرار أكثر مما كان متصورا أصلا، مع تضرر 2000 من أسر الصيادين بواسطة فقد القوارب ومعدات الصيد والبنية التحتية بما قيمته 2.2 مليون دولار. وقد تم إعداد مشروع ويجري التماس جهات مانحة له.

القضايا الرئيسية

مصادر الرزق

19- تتطلب استدامة الموارد والمدى الذي يمكن به المحافظة على مصادر رزق المجتمعات التي تعتمد عليها وتحسينها تنويعا للاقتصادات الساحلية إلى قطاعات منتجة أخرى. وبين تنفيذ مشاريع الطوارئ أن التنويع إلى أنشطة حفظ/ تجهيز وتسويق صغيرة الحجم يمكن أن يوفر فرصا إضافية لاكتساب الرزق، بما في ذلك من أجل النساء، وبخاصة اللاتي فقدن أزواجا من الصيادين أثناء التسونامي. وتربية الأحياء المائية مجال إنتاجي بديل آخر يتيح فرص اكتساب الرزق للمجتمعات الساحلية. وبخلاف مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ينبغي استكشاف الزراعة والسياحة لخلق فرص لاكتساب الدخل لمجتمعات مصايد الأسماك. والمهم هنا هو توطيد الصلات الاقتصادية في المنطقة الساحلية وحماية تكامل النظم الإيكولوجية الساحلية والقريبة من الشواطئ. ويمكن للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية أن تساعد في هذه العملية وتجنب النزاعات حول استخدام الموارد أو تخفف حدتها. بيد أنه يكون لدى الناس

والمجتمعات في هذه المرحلة، على الرغم من اكتسابهم للقدرات الإنتاجية في الوقت الحالي، رأس مال اجتماعي أو مؤسسي صغير يعتمدون عليه في مساعدتهم على تنظيم جهود الصيد أو الاحتفاظ بتلك الجهود أو إضافة قيمة إليها. ولذلك ينبغي أن تنطوي أي مساعدة مقدمة إلى البلدان المتضررة وحكوماتها على ترتيبات إدارة مشتركة بين مستويات الحكومة المختلفة ومستخدمي الموارد لتصميم الأدوار والمسؤوليات الخاصة بجميع أصحاب المصلحة المنخرطين فيها.

إدارة مصايد الأسماك

20- تعتبر نظم الإدارة الرشيدة والإرادة السياسية المدعومة بإصلاحات واسعة المدى، والاستثمار خارج القطاع لتوفير فرص عمل بديلة وممارسات مصايد أسماك ساحلية مستدامة شروطا أساسية للرفاه الاقتصادي الطويل الأجل لمجتمعات الصيد. وقد اعترفت الحكومات بهذه الحاجة وتم الإفصاح عنها بشكل جيد في الإعلان الوزاري بشأن مصايد الأسماك والتسونامي (منظمة الأغذية والزراعة، 2005)، والذي ينص على أنه ينبغي لقدرة الصيد التي يجري إعادة بنائها أن تكون متفقة مع القدرة الإنتاجية لموارد مصايد الأسماك واستغلالها المستدام. وتعتبر قضايا الحد من قدرة الصيد وتجنب تقديم دعم لقطاع مصايد الأسماك من المواضيع الرئيسية في الدور المعياري لمنظمة الأغذية والزراعة، ولذلك فإن المنظمة مطالبة بأن تعمل بما يتسق مع المبادئ التي تسعى إلى النهوض بها ووفقا لها. ومن الممكن، بعد سنتين من التسونامي، التنبؤ بدون خوف بأن قدرات الصيد الخاصة بسفن الصيد ستتجاوز لسوء الحظ في الكثير من الأماكن مستويات ما قبل التسونامي. وإذا ما استخدمت هذه القدرة الأكبر على الصيد بطريقة غير مقيدة وغير منضبطة، فإنها ستضيف ضغوطا أخرى على الأرصدة السمكية، والكثير منها في حالة مثيرة للإنزعاج بالفعل. كما ستكون العواقب بالنسبة للكثير من الصيادين وأسرهم منذرة بالكوارث في الأجل المتوسط والطويل، حتى على الرغم من أن الصيادين قد يغتبطون في الأجل القصير لحصولهم على قوارب وآلات ومعدات صيد جديدة.

حالة موارد الصيد

21- البيانات التي يعول عليها عن الأرصدة السمكية في معظم البلدان المتضررة من التسونامي مفتقدة بالنظر إلى عدم وجود جمع معياري للبيانات ومراقبة النواتج. بيد أن إحصاءات ما بعد التسونامي في المناطق المجاورة تبين أن معظم الأرصدة السمكية استغلت بالكامل أو تستغل بإفراط، ويؤثر ذلك على الحالة المحتملة فيما بعد التسونامي في كثير من البلدان المتضررة. ولا يمكن الإجابة بوضوح على التساؤل عما إن كان يوجد تعالق أم لا بين الإفراط في الإمداد بمراكب الصيد الصغيرة والإفراط في الصيد. وثمة حاجة إلى تقييمات إضافية، ولا سيما لموارد مصايد الأسماك. بيد أنه قد يبدو، عن طريق الحدس، أن ثمة ما يدعو بشدة إلى الانشغال. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة في الوقت الراهن، من خلال مشروع إقليمي، بمساعدة الحكومات في الاضطلاع بتقييمات لحالة مصايد الأسماك بمشاركة من المجتمعات المتضررة من التسونامي. ومن شأن هذه التقييمات أن تيسر إلى حد كبير من التخطيط الأطول أجلا لجهود إعادة التأهيل في القطاع وستتصل بمخططات تسجيل السفن.

السلامة في البحر

22- في أعقاب التسونامي مباشرة، استجاب العالم بسخاء استثنائي للنداءات الخاصة بتقديم المساعدة للضحايا. وقد تدفقت معظم الأموال، بأسرع ما يمكن وبشكل ربما يكون غير متناسب، من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقد أسفر السيل المنهمر من المساعدات الحسنة النية، وإن لم تكن حسنة التوجيه دائما، من المنظمات غير الحكومية لاستعاضة قوارب الصيد ومعداته عن زيادة في بضع الأحيان في قدرة الصيد، مع دخول الكثير جدا من القوارب الصغيرة، السيئة البناء في كثير من الأحيان وغير المأمونة، إلى حلبة الصيد. ولقد كان النهوض بمعايير سلامة سفن الصيد، ولا سيما سفن الصيد الصغيرة، وتنفيذ هذه المعايير، في جوهر المساعدات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة أثناء مرحلتي الطوارئ والتعمير عقب التسونامي. وستظل مكونا رئيسيا للمشاريع الأطول أجلا التي تنفذ أو يخطط لها. ومن دواعي السخرية بالنسبة لكثير من الصيادين أنهم بعد أن نجوا من التسونامي فإنهم مضطرون للخروج إلى البحر في قوات صيد تعرض حياتهم للخطر. إن السلامة جزء لا يتجزأ من ترتيبات مصايد الأسماك، والحد من فقد الحياة في البحر مؤشر هام لترتيبات مصايد الأسماك الفعالة.

النتائج الرئيسية والدروس المكتسبة

23- يتمثل دور منظمة الأغذية والزراعة بعد الكارثة الطبيعية في استعادة إنتاج الأغذية المحلي وتقليل الاعتماد على المعونة الغذائية، وتوفير المساعدة الطويلة الأجل فيما بعد ذلك من أجل إعادة تأهيل المناطق المتضررة. وفي حالة التسونامي، احتاجت مجتمعات الصيد إلى استعادة معدات الصيد، وإصلاح القوارب والآلات واستعاضتها، وإعادة تأهيل أحواض تربية الأحياء المائية. بيد أن التركيز الكبير لدعم المنظمة على الأصول المادية في جميع البلدان، رغم أنه يوفر إشارة مرئية عن حضور المنظمة والتزامها، جاء على حساب أنشطة المساعدة الفنية وأبرز الحاجة إلى تحسين عمليات المنظمة وإجراءات مشترواتها لكي تكون مستجيبة بسرعة.

24- يختلف توفير مدخلات لقطاع مصايد الأسماك عن الزراعة حيث أن الإنتاج يعتمد على موارد طبيعية. وفي حين أن توزيع معدات الصيد قد يكون استراتيجية ممتازة لتحسين الأمن الغذائي في حالات ومناطق معينة، فإنه يتعين اتخاذ الحذر إذا ما كانت موارد الصيد محدودة أو كانت طاقة الحمل الخاصة بقاعدة الموارد غير معروفة. وإذا ما زادت جهود الصيد عما يمكن للمورد أن يؤازره، فقد يثبت أن مصادر الرزق القائمة على الصيد قد لا تكون مستدامة في الأجل الأطول. وتبين التجارب أن هناك صلة واضحة بين حالات الطوارئ والتنمية الأطول أجلا يتعين أخذها في الاعتبار في الاستجابة المبكرة للكوارث. والإفراط المحتمل في المعروض من قوارب الصيد الصغيرة في بعض بلدان آسيا كجزء من المساعدة بعد التسونامي يؤكد الحاجة إلى تخطيط طويل الأجل في وقت مبكر من أجل كفالة أن تكون المساعدة المقدمة مستدامة.

25- ينبغي العمل، وبخاصة من أجل استرعاء اهتمام الجهات المانحة، على القاء الضوء على أن الحكومات ومجتمعات الصيادين والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، تتوقع من منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم مساعدة مبكرة في شكل مشورة فنية ومشورة سياسات واستراتيجية تعمير. بيد أنه ينبغي لمشاريع الطوارئ أن تخصص موارد لتلك المساعدات. ومن الواضح أن المبالغة في التأكيد على توصيل المدخلات تستنفد الوقت الذي يمكن أن يكرسه الموظفون الفنيون للتنسيق والمساعدة الفنية ومراقبة الجودة والرصد، في حين أن المشورة المقدمة في شكل استراتيجيات وبرامج لإعادة بناء مصايد الأسماك ومرافق تربية الأحياء المائية كانت موضع تقدير كبير من الحكومات المتضررة من التسونامي. ففي اندونيسيا وسري لانكا، شكلت استراتيجيتا الزراعة ومصايد الأسماك أساسا لاستراتيجيات الحكومة للتعمير.

26- أحد المبادئ الرئيسية التي يتعين تطبيقها في التقييمات وفي الإغاثة وأعمال إعادة التأهيل والإنعاش اللاحقة، علاوة على معالجة الوقاية والتأهب، هو مشاركة المجتمعات والمؤسسات المحلية، أي أولئك المعنيين مباشرة بالكارثة. وكثيرا ما تكون قدرة مواجهة من يعانون من عواقب الكارثة مبهرة. فالأسر المعيشية هي التي تعرف ما تحتاج إليه أكثر من غيرها، والصيادون يعرفون بصفة عامة ما هي أنواع القوارب والمعدات التي ينبغي لهم أن يستخدموها. وتقييمات الحاجات ليست بنشاط مقطوع وإنما عملية تستمر على أساس منتظم طوال جميع مراحل الاستجابة للطوارئ ومرحلة التعمير.

27- وتبين التسونامي واستجابة المجتمع الدولي للحالة الطارئة وجهود التعمير وإعادة التأهيل الجارية ما يلي من الآثار:

- من المحتمل أن تكون قوة الصيد الخاصة بالقوارب ومعدات الصيد الجديدة أعلى من تلك التي حلت محلها، ومن ثم تزيد بشكل عام من الضغوط على الموارد السمكية المستنفدة بالفعل؛
- يمكن توقع زيادة في قدرة البلدان على الصيد نتيجة للداخلين الجدد إلى مصايد الأسماك المفتوحة أمام الجميع؛
- ونتيجة للإشراف التقني المحدود أو غير الوافي من قبل عمالة غير ماهرة (مع التذكير بأن الكثير من بناة القوارب المهرة كانوا من بين المفقودين)، فإن الكثير من القوارب المستعاضة لم تُبن وفقا لمعايير السلامة المقبولة لتصميم وبناء سفن الصيد الصغيرة، ومن ثم تساهم في قابلية الصيادين للتضرر.

28- وتعتبر الآثار الثانوية الإيجابية نتيجة للمساعدات المقدمة إلى الحكومات في تنقيح وتحسين أطر إدارتها المشتركة لمصايد الأسماك وإنشاء المزيد من سياسات مصايد الأسماك الفعالة ونظم إدارة مصايد الأسماك الفعالة لمعالجة مشاكل ما بعد التسونامي وإعادة البناء على نحو أفضل. وقد تم الإعتراف بأن مجرد استعادة النظام القديم ليس بكاف ولا بمثابة مسار عمل ملائم. وينبغي أن يسفر ذلك عن توليد تدفق مستدام من المنافع لمجتمعات الصيد في المستقبل، مما

يعترف بحقيقة أن مصايد الأسماك، مثلها مثل الموارد الطبيعية المتجددة الأخرى، لها إمكانية هائلة في المساهمة في الثروة المستدامة والنمو الاقتصادي المحابي للفقراء.

29- ونتيجة لذلك، تستخدم الكثير من الحكومات في البلدان المتضررة إعادة تأهيل التسونامي كفرصة لإعداد استراتيجيات وبرامج تنمية أطول أجلا لمصايد الأسماك، من قبيل:

- إنشاء أطر قانونية واجتماعية لمصايد الأسماك تنشئ قواعد تحكم النفاذ إلى مصايد الأسماك، واشتراطات الإبلاغ بالبيانات، وعمليات لتخطيط وتنفيذ إدارة أشمل لمصايد الأسماك؛
- والاعتراف بالحاجة إلى إنشاء جماعات مصالح للصيادين وتفويض السلطات إلى منظمات قائمة في المجتمعات المحلية لكفالة إنفاذ القوانين الحكومية بشأن إدارة مصايد الأسماك؛ وبهذه الطريقة تواصل المنظمات المحلية التقليدية والمنظمات القائمة في المجتمعات المحلية القيام بدور هام في تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل والتعمير المتعلقة بالتسونامي؛
- وكفالة أن تتيح قوارب ومعدات الصيد الجديدة ظروفا آمنة وصحية وعادلة وأن تفي بالمعايير الدنيا المتفق عليها؛
- واستعراض الأساس المؤسسي لسلطات إدارة مصايد الأسماك، ومسؤوليات واختصاصات وكالاتها بشأن إدارة مصايد الأسماك وتقديم توصيات من أجل التحسين (بما في ذلك بناء القدرات والإصلاح)؛
- وبناء القدرة على إدارة الكوارث.

30- يمكن أن يسفر المزيد من التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية عن تضافر فعال يبنى على سياسات مصايد الأسماك ومواطن القوة التقنية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة وعلى ميزات المنظمات غير الحكومية في التعاقد، والتوظيف، والموارد الهامة، والتدفقات النقدية، وقدرات الإبلاغ والإدارة. ويمكن أن توفر شراكة منظمة الأغذية والزراعة/ الصليب الأحمر الأمريكي، التي تمر في الوقت الراهن بالمراحل النهائية من إقرارها، منطلقا جيدا للتعاون في الانتقال من حالة الطوارئ إلى التعمير الطويل الأجل لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويشمل هذا المشروع المكونات الرئيسية الأربعة التالية: دعم وتقوية قدرات الحكومات على التنسيق والتخطيط، واستحداث وتنفيذ ممارسات إدارة محسنة من أجل مصايد الأسماك الساحلية، وإعادة تأهيل وتنمية تربية الأحياء المائية المستدامة، وتحسين نوعية المنتج وكفاءته في قطاع ما بعد صيد الأسماك وتسويقها.

الأنشطة المستقبلية

31- وبعد مرور سنتين من التسونامي، فإن حالة الطوارئ الحادة انقضت، وتم القيام بالتخطيط من أجل التعمير ولكنه يحتاج الآن إلى أن يتحول من أطر عمل استراتيجية إلى حقيقة واقعة بواسطة الجمع بين التمويل الدولي

والمساعدات الفنية وقوة الإرادة الوطنية. ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ملتزمتان بهذه المرحلة التالية البالغة الأهمية تحت شعار "إعادة البناء على نحو أفضل"، والذي يعترف بأن البنية التحتية والتكنولوجيات المستخدمة في مصايد الأسماك قبل التسونامي كانت في كثير من الحالات غير وافية وتحتاج إلى التنمية. وقضية الاستدامة مما يثير الانشغال بوجه خاص بالنظر إلى هشاشة النظم الإيكولوجية الساحلية في البلدان المعنية.

32- من المتوقع أن يحتاج تعمير مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى فترة من 3 إلى 5 سنوات، تبعا للبلد ومدى الضرر. وقد أعطيت منظمة الأغذية والزراعة دورا ومسؤولية رئيسيين من قبل أعضائها للمساعدة في وضع استراتيجيات إعادة التأهيل والتعمير الوطنية والإقليمية بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والمعاونة في تنسيق تنفيذ الأنشطة الملائمة من خلال الجهات المانحة والأطراف المهتمة من أجل استعادة مصادر الرزق المستدامة والسلامة الاقتصادية للمشاركين. كما عينت المنظمة منسقا لجهود الطوارئ وإعادة التأهيل في مصايد الأسماك من قبل السلطات الوطنية في سري لانكا واندونيسيا. ولا يزال هناك طلب له شأنه من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على انخراط طويل المدى من مصلحة مصايد الأسماك في المنظمة، إما للوفاء بحاجات التعمير المرجأة أو في أنشطة التنمية المعيارية.

33- وتتمثل التحديات الرئيسية في مساعدة البلدان المتضررة على رسم سياسات وأهداف من أجل مصايد الأسماك والأرصدة التي يتعين إدارتها، مع الأخذ في الاعتبار بالنظم الإيكولوجية البحرية علاوة على الطبيعة المتغيرة لمصايد الأسماك (أساطيل الصيد الصغيرة الحجم المحدثة والطاقات المفرطة)؛ ومساعدة الحكومات في تحديد وتنفيذ الإجراءات الضرورية لتمكين سلطات الإدارة، جنبا إلى جنب مع الصيادين وجماعات مصالحهم، على العمل من أجل أهداف الإدارة المشتركة؛ وتدعيم دور مؤسسات إدارة مصايد الأسماك ووظائفها؛ واستحداث مصادر رزق بديلة لمجتمعات الصيد التي ترغب في ذلك؛ وجعل الصيد أكثر أمنا.

الإجراء المقترح أن تتخذه اللجنة

34- اللجنة مدعوة إلى التعليق على المعلومات المقدمة وإلى أن تساهم بخبرات إضافية. واللجنة مطالبة بأن تقدم توجيها لما تقوم به منظمة الأغذية والزراعة من عمل في المستقبل، لا سيما مصلحة مصايد الأسماك، في مجال إعادة تأهيل وتعمير مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المتضررة من التسونامي. وقد ترغب اللجنة أيضا في أن تقدم توجيها للجهات المانحة فيما يتعلق بتمويل مقترحات المشاريع من أجل إعادة التأهيل والتنمية الطويلة الأجل.